الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

الحالة في أفغانستان

الآثار المحتملة والأدوار الإنسانية المتوقعة

(تقدير موقف)

أغسطس 2021

الحالة في أفغانستان

الآثار المحتملة والأدوار الإنسانية المتوقعة

(تقدير موقف)

أغسطس 2021

ISBN: 978-9921-777-15-4

جميع الحقوق محفوظة للمركز

غير مسموح باستخدام المحتوى أو أي جزء منه بأي صورة من الصور قبل الحصول على إذن خطي من المركز.

لا يتحمل المركز أي مسؤولية من أي نوع عن دقة المحتوى ووجهات النظر والنتائج الواردة في منشوراته أو عن أي أضرار ناتجة عن استخدامها

للتواصل: research@iico.org

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري (GCPS)

تحت شعار: رؤية علمية.. لرسالة خيرية، انطلق المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، بالهيئة الخيرية الإسلامية العالمية؛ لتأدية رسالته في خدمة العمل الخيري والإنساني، وتطويره من خلال البحوث والدراسات المتخصّصة، ويسعى المركز ليكون قيمة مضافة إلى تاريخ الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، تعزز مكانتها كمنظمة عالمية رائدة في العمل الإنساني، وبما يضيف لمسيرة دولة الكويت الإنسانية العالمية كمركز إنساني عالمي.

ومنذ انطلاقته في العام 2018، نفَّذ المركز عددًا من البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي التي تخدم العمل الخيري والإنساني؛ أبرزها: دراسة الواقع النفسي للمرأة السورية اللاجئة، ودليل إدارة الحملات التسويقية في المنظمات الخيرية، ودراسة كيف تدير أزمة بفاعلية (دراسة مقارنة بين «ستاربكس» و«أكسفام»)، ودراسة استطلاعية بعنوان: الثقة في مواجهة التشكيك في مؤسسات العمل الخيري الكويتي، وترجمة مختصرة لتقرير مؤشر الجوع العالمي، وأخرى لتقرير توجهات التبرُّع العالمية، وثالثة لمؤشر بيئة العمل الخيري ومكانة دولة الكويت، بالإضافة إلى عديد من دراسات دعم القرار في المجال الخيري.

المحتوى	
الموضوع	الصفحة
كلمة المدير العام	9
كلمة مشرف المركز	11
الملخص التنفيذي	13
أولاً: الإطار العام	15
ثانيًا: إضاءة موجزة - الدولة والحركة	
أ. موجز حول جمهورية "أفغانستان"	16
ب. موجز حول حركة "طالبان"	19
ثالثًا: السيناريوهات المحتملة للأحداث	21
أ. السيناريو الأول: منح الاعتراف الدُّولي وتوقُّف النزاع	
ب. السيناريو الثاني: غياب الاعتراف الدُّولي وتوقُّف النزاع	23
ج. السيناريو الثالث: منح الاعتراف الدُّولي واستمرار النزاع	
د. السيناريو الرابع: غياب الاعتراف الدُّولي واستمرار النزاع	24
رابعًا: الآثار والتدخُّلات والمخاطر	25
أ. الآثار الإنسانية المحتملة	
ب. التدخُّلات الإنسانية المتوقعة	27
ج. المخاطر المحتملة	28
خامسًا: الكويت والدَّوْر الإنساني المتوقَّع	29
أ. مسار الممارسة التقليدية	30
ب. مسار الممارسة الريادية	31
سادسًا: توصيات المركز	32
الحالة في أفغانستان في أرقام (حتى 2021)	33
مصادر الورقة	36

تعدُّ النزاعات المسلَّحة واحدة من أبرز الأسباب في الأزمات الإنسانية التي تعاني منها عديد من المجتمعات الإنسانية المعاصرة حول العالم اليوم؛ كالأزمة السورية، والأزمة اليمنية، والتي - مع طول أمدها للأسف - تتحوَّل إلى ثقب أسود يستنزف الجهود والموارد الإنسانية، التي تذهب في أنشطة إغاثية ضرورية وعاجلة، لكنها قصيرة الأمد وغير تنموية أو مستدامة في الغالب؛ تضطر لها المنظمات الإنسانية قيامًا بواجبها في إنقاذ النفوس والأرواح، الذي هو أولى الضرورات، وأكثرها أهمية، لتكون الفجوة واضحة حين تقارن تلك النفقات بما يمكن أن تحققه على المستوى التنموي لتلك البلاد التي تعاني من النزاعات المسلَّحة ولمجتمعاتها الإنسانية، أو إذا وجِّهت لغيرها من البلاد والمجتمعات الأشدُّ احتياجًا.

واستشرافًا لما يمكن أن تؤدي إليه الحالة السياسية الراهنة في "أفغانستان" من أزمة إنسانية، نسأل الله ألا تتحقَّق؛ اتجهت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية -عبر مركزها البحثي - لإعداد تقدير الموقف الحالي، وضمَّنته تصورات استشرافية مستقبلية محتملة لمآلات الأزمة، وما قد تسبِّبه من آثار على المجتمع الأفغاني ودول الجوار، والأدوار المتوقَّعة من القطاع الخيري؛ بما يعزِّز من قدرة الهيئة وأخواتها من المنظمات والجمعيات الخيرية داخل الكويت وخارجها على الاستجابة الإنسانية الرشيدة لتلك الأزمة المحتملة.

لقد علَّمتنا التجارب والممارسات السابقة في مثل ذلك النمط من الأزمات أهمية تنسيق التدخُّل الإنساني المخطَّط له بعناية بين المنظمات الإنسانية الفاعلة ميدانيًّا، والبعد عن التدخُّلات الفردية غير المحسوبة بدقَّة، ليس فقط لتحقيق الأثر الأعظم على المجتمعات الإنسانية المستفيدة من أنشطة التدخُّل الإنساني، بل -في الوقت نفسه - لحماية المنظمات الخيرية والعاملين الميدانيين التابعين لها في ظلِّ نزاعات غير مأمونة العواقب، وهو ما تُسهم الورقة الحالية في التنويه به وإضاءة السبيل إليه.

والله نسأل التوفيق والسداد لما فيه الخير،،،

المدير العام
بدر سعود الصميط

في الإصدار الحالي يتابع المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، التابع للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية؛ النهوض بأحد أهم أدواره المتمثِّل في استشراف مستقبل العمل الخيري والإنساني، ودعم صنَّاع القرار فيه، بما يعود بالفائدة على ذلك القطاع المبارك وعلى المستفيدين من الجهود الإنسانية المقدَّمة عبر مختلف منظَّماته وجمعياته الخيرية، وهو الدور الذي لا يقل أهمية بحالٍ عن الدور الذي تؤديه الجهود الفعلية والتدخُّلات المقدَّمة في الميدان، إيمانًا بأثر ذلك على ترشيد العمل وتطويره وتحقيق أهدافه النبيلة.

ويتناول الإصدار تقدير موقف للحالة السياسية في جمهورية "أفغانستان" الإسلامية وتطوراتها الأخيرة، محاولاً استقراء الحدث واستقصاء متغيراته بأسلوب علمي، بعيدًا عن التفاصيل السياسية التي لا تقع ضمن اهتمامات المركز أو اختصاصاته، وباستلهام الخبرة السابقة الناتجة عن التجربة الأولى في "أفغانستان" ودروسها المستفادة، من أجل صياغة أطر مستقبلية للتدخُّل الإنساني المتوقَّع لمنظمات العمل الخيري في تلك المنطقة، هادفًا إلى منع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية للمجتمع؛ سواء بين النازحين في الداخل الأفغاني، أو اللاجئين في المخيمات على الحدود وفي دول الجوار.

وينصبُّ اهتمام تقدير الموقف الحالي على ما يمكن تقديمه من تدخُّل إنساني في إطار تشاركي تنسيقي بين منظمات القطاع الخيري، مع استشراف الدور الريادي الذي يمكن أن تقدِّمه دولة الكويت في هذا الإطار؛ باعتبارها المركز العالمي للعمل الإنساني، وبما لها من قبول دولي على الساحة السياسية والدبلوماسية، الأمر الذي يحتاج في تحقيقه إلى التعاضد بين القطاعين: الحكومي؛ ممثلاً في الجهات المعنية بالعمل الإنساني، وعلى رأسها: وزارة الخارجية الكويتية، ووزارة الشئون الاجتماعية الكويتية، والخيري، وفي القلب منه: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية؛ بما خوَّلها نظامها الأساسي من مهمة تنسيق العمل الخيري مع المؤسسات والهيئات ذات الأغراض المتشابهة، وما تملكه من علاقات الشراكة والتعاون مع مختلف الجمعيات الخيرية الكويتية.

سائلين الله تعالى التيسير والقبول،،،

مشرف المركز
عبد الرحمن عبد العزيز المطوع

الملخص التنفيذي:

استهدفت الورقة الحالية إجراء استقراء دقيق للحالة في "أفغانستان" وتطوراتها الأخيرة، بهدف استشراف الآثار الإنسانية المحتملة، وتحديد التدخُّلات الممكنة، والأدوار المتوقعة للمنظمات الخيرية الإنسانية، وعليه فقد اهتمت بالجانب السياسي بالقدر الذي يسمح لها بتحقيق هدفها الرئيسي، بعيدًا عن التحليلات السياسية، ومتجنِّبة إصدار الأحكام؛ فكان هدفها الوحيد هو الإجابة عن التساؤل التالي: ماذا يمكن أن تقدِّم المنظومة الإنسانية للحدِّ من أي تأثيرات محتملة للحالة السياسية الراهنة؟

ويمثِّل الوضع السياسي الراهن في "أفغانستان" حالة ملتبسة ومتكررة من الصراع في المجتمعات البشرية، ينتج عنها آثار غير مرغوبة على جميع المستويات؛ وخصوصًا الإنساني والاقتصادي والبيئي، وتعاني منه جميع القطاعات التنموية؛ التعليم، والصحَّة، وتتدهور بسببه الخدمات الأساسية، ويتراجع مستوى الحياة المعيشية، وهو ما يكون دافعًا لظواهر تقع ضمن نطاق اهتمام القطاع الخيري؛ بسبب تداخلها مع أهدافه والغاية الرئيسية من وجوده، وفي مقدمتها: اللجوء الخارجي، والنزوح الداخلي، وما ينتج عنهما من حاجة ماسَّة للتدخُّل الإنساني العاجل على مختلف المستويات.

توصَّلت الورقة الحالية إلى احتمالية حدوث سيناريوهات أربعة مستقبلية، بالانطلاق من معيارين اثنين رأتهما عاملين أساسيين للاستقرار والانتقال المجتمعي السلمي؛ وهما: الاعتراف الدولي بالنظام السياسي، والنزاع الداخلي، فكان أولها: السيناريو المتفائل؛ حيث يتم الاعتراف بالنظام الجديد وتوقُّف النزاع الداخلي، وشبَّهته الورقة بالحالة العراقية، حيث تكون الحاجة ماسَّة إلى إعادة الإعمار، وبناء السلام المجتمعي، وآخرها: السيناريو المتشائم؛ وهو السيناريو المعاكس للأول، وهو أصعبها وأشدُّها تأثيرًا وصعوبة في التدخُّل، وشبَّهته الورقة بالحالة اليمنية، وبينهما يقع سيناريوهان متقاربان؛ يمثلان حالة وسطًا ما بين: الاعتراف بالنظام مع استمرار النزاع، وهو أشبه بالحالة السورية، أو توقُّف النزاع مع غياب الاعتراف الدولي، وهو أشبه بحالة قطاع غزَّة، وباستثناء السيناريو الأول المتفائل؛ فإن لكلٍّ من السيناريوهات الثلاثة الأخرى آثاره الخطيرة على المستوى الإنساني.

كما وضَّحت الورقة أبرز الآثار الإنسانية المحتملة لتعقُّد الحالة السياسية بأي صورة من الصور، فلخَّصت أبرزها في: تفاقم الخسائر البشرية، واللجوء الخارجي، والنزوح الداخلي، وتهدُّم البنى التحتية الأساسية، وتهدُّم المساكن والمنازل، وتعقُّد الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، وبناء على ذلك حدَّدت الأدوار المتوقَّعة للمنظومة الإنسانية في: توفير الاحتياجات الإنسانية

الأولية، وتقديم الرعاية الطبية للمرضى والجرحى، وتقديم المساعدات المالية المباشرة، وإطلاق مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة، وتوفير الفرص التعليمية في مختلف صورها، وتقديم مختلف أوجه الرعاية وسُبل الحياة الكريمة، وتقديم الدعم النفسي وإعادة التأهيل للضحايا.

ولم تُغفل الورقة - ومن خلال استقراء رأي الخبراء حول التجربة السابقة للتدخُّل الإنساني في "أفغانستان"- المخاطر المحتملة للتدخُّل الإنساني في بيئة النزاع المسلَّح؛ فرتبتها في عدد من المخاطر الرئيسية بحسب شدَّة آثارها؛ فجاءت كالتالي: تعرُّض العاملين الميدانيين في المنظَّمة للقتل أو للاختطاف، والوقوع ضحية للاستغلال في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وانتشار التسلُّح، وانتهاك بعض العاملين في المنظمة أو الجهات الميدانية الشريكة للمواثيق الدولية أو لأخلاقيات العمل الإنساني، والوقوع دون قصد في شبهة الانحياز إلى أحد أطراف النزاع المسلَّح، وعدم احترام الأطراف المتنازعة للمواثيق الدولية والإنسانية، والتعرُّض للمضايقات أو المنع من قِبل الأطراف المتحكِّمة في مناطق العمليات، وتعرُّض العاملين في المجال الإنساني لبعض العقوبات غير المتوازنة والمهينة أو المهدِّدة لصورة العمل الإنساني والعاملين في مجاله.

كما قدَّمت الورقة تصوُّرًا لمشاركة دولة الكويت في الجهود الإنسانية العالمية وفق ممارسة ريادية ترسِّخ مكانتها الإنسانية والدبلوماسية، وختمت بمجموعة من التوصيات؛ أبرزها: توفير الحماية اللازمة للعاملين والمتطوعين حال التدخُّل الإنساني، والالتزام بالتعاون الإيجابي والتنسيق مع الجهات الحكومية، والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية، وتعزيز عمليات التتبُّع المالي للتحويلات المالية، وإعداد دليل شامل لسياسات العمل في مناطق النزاع المسلَّح، وإعداد سجل للمخاطر المتوقَّعة من قِبل كل منظَّمة إنسانية.

واستكمالاً لدورها في دعم صانع القرار أرفقت الورقة ملحقًا رقميًّا بالحقائق حول الحالة في أفغانستان حتى عام 2021، تناول الجوانب الإنسانية ذات الأهمية؛ مثل: الخسائر البشرية، واللجوء، والنزوح، والوضع الإنساني العام، والتمويل، ومصادره، ومجالاته.

سائلين الله جل وعلا أن ينفع بما فيه،،،

فريق المركز

أولاً: الإطار العام:

بعـد عـدة أسـابيع مـن الأنبـاء المتسـارعة عـن التحـرُّكات العسـكرية لحركـة "طالبـان" الأفغانيـة المسـلحة، والتـي بسـطت خلالهـا سـيطرتها تباعًـا علـى نطـاق واسـع مـن الولايـات فـي جمهوريـة أفغانسـتان، وتحديـدًا فـي يـوم الأحـد الموافـق الخامـس عشـر مـن أغسـطس الجـاري (15/ 8/ 2021م)، وبالتزامـن مـع مغـادرة الرئيـس الأفغانـي "أشـرف غنـي أحمـدزي" للبـلاد، دخلـت جمـوع الحركـة المسـلحة إلـى العاصمـة الأفغانيـة "كابـل"، لتعلـن بعدهـا مباشـرة السـيطرة علـى القصـر الجمهـوري وتوليهـا الحكـم فـي البـلاد رسـميًّا.

أعـاد ذلـك المشـهد إلـى الأذهـان الفتـرة الأولـى لسـيطرة الحركـة علـى الحكـم فـي أفغانسـتان خـلال الفتـرة مـن عـام 1996 - 2001م، بعـد إزاحـة حكومـة "أحمـد شـاه مسـعود" القائـد السـابق لتحالـف المعارضـة الأفغانيـة ضـد حركـة "طالبـان"، وبعـد أن ظـنَّ الجميـع انتهـاء سـطوة الحركـة عقـب انهيـار نظامهـا العسـكري بفعـل التدخُّـل الأمريكـي، الناتـج عـن رفضهـا لتسـليم زعيـم تنظيـم القاعـدة "أسـامة بـن لادن" وقياداتـه للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، بعـد أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر 2001، حيـث تـلا ذلـك القصـف -وبعـد شـهرين فقـط مـن أحـداث الحـادي عشـر- تقـدُّم القـوات المعارضـة لـ"طالبـان" نحـو العاصمـة "كابـل"، وسـيطرتها علـى حكـم البـلاد.

وبعيـدًا عـن الأسـباب والمآلات السياسـية المعقَّـدة لاسـتعادة الحركـة المسـلحة للسـيطرة علـى الحكـم فـي "أفغانسـتان"، ودونمـا إغفـال لتأثيـرات ذلـك وتبعاتـه المحليـة والإقليميـة والعالميـة بشـكل عـامٍّ؛ تركـز الورقـة الحاليـة علـى المنظـور الإنسـاني للأحـداث السياسـية الأخيـرة فـي "أفغانسـتان"، فـي محاولـة لاستشـراف الآثـار الإنسـانية المحتملـة لذلـك التحـوُّل فـي الأحـداث، اسـتلهامًا -بشـكل أساسـي - مـن الخبـرة المتراكمـة عـن الفتـرة السـابقة التـي أعقبـت سـيطرة حركـة "طالبـان" علـى الحكـم فـي "أفغانسـتان"، والتـي أفـرزت ظروفًـا إنسـانية غايـة فـي الصعوبـة، خصوصًـا علـى مسـتوى اللجـوء الخارجـي لعديـد مـن شـرائح المجتمـع ذات الانتمـاءات العقديـة أو التوجُّهـات الفكريـة والسياسـية المخالفـة للحركـة، وذلـك فـي محاولـة لإدراك الأدوار المتوقَّعـة مـن المنظمـات الإنسـانية، والوسـائل أو الصـور الممكنـة للقيـام بتلـك الأدوار، والمخاطـر المحتملـة فـي حـالات التدخُّـل الإنسـاني، وسُـبل التخفيـف منهـا قـدر الإمـكان.

ثانيًا: إضاءة موجزة - الدولة والحركة:

فـي هـذه الإضـاءة الموجـزة نسـلِّط الضـوء بشـكل مكثَّـف علـى أهـم الحقائـق حـول جمهوريـة "أفغانسـتان" وحركـة "طالبـان"، محاولـين التركيـز علـى مـا يمكـن أن يقـدِّم فائـدة أو فهمًـا للشـئون ذات الصلـة أو الانعكاس علـى المجال

الإنساني، وبالتالي يمكّننا من فهم الحالة الإنسانية المتوقّعة والآثار المترتّبة على طبيعة الدولة وتولي الحركة للحكم فيها.

أ. موجز حول جمهورية "أفغانستان":

- **الاسم الرسمي:** جمهورية أفغانستان الإسلامية (حاليًا: إمارة أفغانستان الإسلامية).

- **المساحة:** 652,230 كم².

- **التقسيم الإداري:** 43 ولاية (محافظة)، ونحو 739 مديرية.

- **العاصمة:** كابل، منذ عام 1775م، وتقع في الوسط الشرقي من البلاد.

- **كبرى المدن:** "قندهار" (في الجنوب وهي أول عاصمة للدولة)، و"هيرات" (في الغرب)، و"مزار شريف" (في الشمال)، و"جلال آباد" (في الشرق).

- **الحدود الدولية:** 5,529 كم.

- **دول الجوار:** باكستان (شرقًا وجنوبًا 2,430 كم)، وطاجيكستان وتركمانستان وأوزباكستان (شمالاً: 1,206، و749، و137 كم على الترتيب)، وإيران (غربًا 936 كم)، والصين (شرقًا 71 كم).

- **عدد السكان:** 36,6 مليون نسمة، بنسبة 2,4 % للنمو السكاني، وبكثافة سكانية 43,5 نسمة/ كم² (تقديرات يوليو 2020).

- **التقويم الرسمي:** الهجري الشمسي (يبدأ في 21 مارس من كل عام ميلادي).

- **السطح:** سهول الشمال؛ وتحتوي على الأراضي الزراعية الخصبة على امتداد الأنهار، والمرتفعات الوسطى؛ وتنحدر من الشرق إلى الغرب، وتشكّل ثلثي مساحة أفغانستان، وتنبع منها جميع الأنهار، وتصل أعلى قممها إلى 7,620م في ولاية "بدخشان"، ويعيش معظم الشعب الأفغاني في أودية تلك المرتفعات، والهضبة الغربية الجنوبية؛ وهي أراض صحراوية وشبه صحراوية، تبلغ مساحتها 80 ألف كم²، ومتوسط ارتفاعها 1000م.

- **المناخ:** بلاد جافَّة، يصل متوسط المعدل السنوي للأمطار إلى 38 سم3 في أفضل الأحوال، وتصل درجة الحرارة في الصيف إلى 40 درجة في المناطق الصحراوية، وفي الشتاء تنخفض إلى 20 درجة تحت الصفر، وتغطي الثلوج معظم المناطق؛ خصوصًا في المناطق الجبلية.

- **التركيبة السكانية:** متعددة العرقيات، حيث تضم فوق أرضها أكثر من 20 جماعة عرقية، وأبرز العرقيات هي: البشتون (42 %)، والطاجيك (27 %)، والهزارا (9 %)، والأوزبك (9 %)، وأيماق (4 %)، وتركمان (3 %)، وبلوش (2 %)، وبقية العرقيات (4 %).

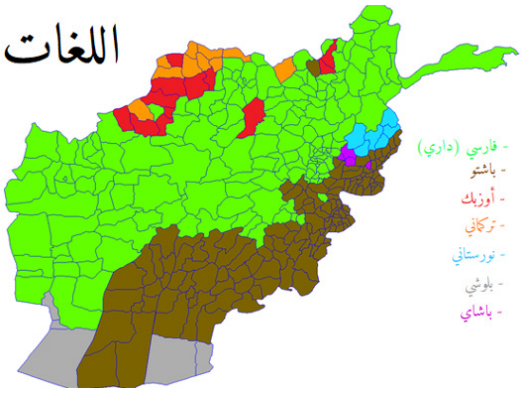

- **اللغات الرسمية:** الداري (الفارسية) (50 %)، والبشتو (35 %)، والأوزبكية لغة محلية معترف بها.

- **الأديان:** نسبة المسلمين (99,7 %)، منهم نحو (84,7 - 89,7 %) من السنَّة الأحناف، ونحو (10 - 15 %) من الشيعة الإسماعيلية والإمامية، والبقية نحو (0,3 %) من الهندوس والسيخ واليهود وغيرهم (تقديرات 2009).

- **التحضر:** يمثِّل سكان الحضر نسبة (26 %) من السُّكان، بمعدل تغير سنوي للتحضُّر يصل إلى (3,4 %) (تقديرات 2020).

- **القراءة والكتابة:** تستطيع نسبة (43 %) القراءة والكتابة (تقديرات 2018).

- **الحالة الاقتصادية:** إجمالي الناتج المحلي 69,5 مليار دولار (تقديرات 2017)، ويصل نصيب الفرد منه إلى 2000 دولار سنويًّا، وأبرز الدول الشريكة في مجال الصادرات هما: الهند، وباكستان، بينما أبرز الدول الشريكة في مجال الواردات هي: الصين، وإيران، وباكستان، والنظرة الاقتصادية العامَّة: يتعافى منذ عقود من الصراع، ومستويات المعيشة لا تزال بين الأدنى مستوى في العالم، ويعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ويعاني من نقص المساكن والمياه والكهرباء والوظائف.

- **النظام السياسي:** جمهورية رئاسية إسلامية، يُنتخب رئيس الجمهورية مع نائبين لمدة 5 سنوات، تجدَّد لمرة واحدة، ويشكِّل الحكومة، ويرأس الجهاز التنفيذي، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين: مجلس الشعب (249 مقعدًا)، ويتم انتخاب أعضائه كل خمس سنوات، ومجلس الشيوخ (102 عضوًا)، يتم تعيين ثلثهم من قِبل رئيس الجمهورية، وهناك أيضًا المجلس الوطني الكبير (لويا جركا)، ويمثل من الناحية الدستورية أعلى سلطة لإرادة الشعب، ويتشكَّل من أعضاء البرلمان والحكومة ورؤساء الولايات والمديريات؛ للبتِّ في الأمور المصيرية.

ب. موجز حول حركة "طالبان":

تعني "طالبان" في لغة "البشتون": "الطَّلَبة" أو "الطُّلَّاب" في اللغة العربية، وهي حركة قومية إسلامية سياسيَّة مسلَّحة، تتبع مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وتتَّبع في الفقه المذهب الحنفي، وفي الانتماء العقدي العقيدة الماتريدية، ووُصفت أيديولوجية "طالبان" بأنها تقوم على أساس الأصولية الديوبندية، إلى جانب المعايير الاجتماعية والثقافية البشتونية، حيث إن معظم طلابها من رجال قبائل "البشتون"، وقد أسَّسها الملا "محمَّد عمر" عام 1994م في "قندهار" على حدود "أفغانستان" مع "باكستان" من طلَّاب العلوم الشرعيَّة، وتحكم حاليًا أفغانستان تحت مسمى "إمارة أفغانستان الإسلامية"، حيث استعادت في 15 أغسطس 2021م السيطرة على حكم "أفغانستان".

تعدُّ "طالبان" إحدى الفصائل البارزة في الحرب الأهلية الأفغانية، ومعظم منتسبيها هم من الطلبة من مناطق "البشتون" في شرق وجنوب "أفغانستان"، ممن تلقوا تعليمهم في المدارس الإسلامية التقليدية، وقد انتشرت الحركة في معظم "أفغانستان" مبتعدين عن جماعات المجاهدين من أمراء الحرب، حيث حكمت أجزاء كبيرة من "أفغانستان"، قبل أن تسيطر على العاصمة الأفغانية "كابل" في 27 سبتمبر من عام 1996م، معلنة قيام الإمارة الإسلامية في "أفغانستان"، ونقلت العاصمة إلى "قندهار"، واستمرت في الحكم حتى عام 2001م، واعترفت بحكومة "طالبان" دبلوماسيًّا ثلاث دول فقط؛ هي: باكستان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وظلَّت في الحكم لخمس سنوات قبل أن تطيح بها الحرب الأمريكية على "أفغانستان" في ديسمبر من العام 2001م، في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

أعادت المجموعة تنظيم صفوفها لاحقًا كحركة تمرُّد مسلَّحة؛ بهدف محاربة إدارة الرئيس "حامد كرزاي" المدعومة من الولايات المتحدة وقوات "الناتو"، ومكافحة التواجد الأجنبي على أرض "أفغانستان"، واستمرت في ذلك خلال فترة حكم الرئيس "أشرف غني"، حيث قُدِّر عدد المنتمين للحركة بنحو 200 ألف جندي، وأمير الحركة الحالي وأمير المؤمنين في الإمارة حاليًا هو "هبة الله أخُند زاده"؛ وهو عالم دين سنيٌّ، متخصِّص في الحديث وعلومه، وكان يترأس المحاكم الشرعية في إمارة "أفغانستان" الإسلامية.

في الفترة التي زامنت تولي الحركة للسلطة في "أفغانستان" سابقًا؛ أُثير عديد من الاتهامات ضدَّ حركة "طالبان" في بعض التقارير الدولية، ومن الجدير بالذكر أن الحركة قد نفت كثيرًا من تلك الاتهامات؛ التي تدور حول ما يتعلّق بتطبيقها القاسي للشريعة الإسلامية، ومعاملتها لعديد من الأفغان من ذوي الخلافات العقدية أو الفكرية، وخلال فترة حكمها من 1996م إلى 2001م اتُّهمت الحركة أيضًا بارتكاب جرائم ضدَّ المدنيين الأفغان مع حلفائها، وبأنها حَرَمت 160 ألف مدني جائع في المناطق المعارضة من الإمدادات الغذائية لمنظمات الأمم المتحدة، وحرقت مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، ودمَّرت عشرات الآلاف من المنازل، وقامت بحظر الأنشطة ووسائل الإعلام؛ بما في ذلك الرسوم، والتصوير الفوتوغرافي، والأفلام التي تصوِّر الأشخاص أو الكائنات الحية، كما حرَّموا الموسيقى التي تستخدم الآلات باستثناء الدُّف، ومنعوا الفتيات والشابات من الالتحاق بالمدارس، والنساء من العمل خارج إطار تقديم الرعاية الصحية، وكذلك مُنع الأطباء الذكور من علاج النساء، وفرضوا على النساء رفقة قريب ذكر عند الانتقال (مَحْرَم)، وارتداء البرقع في كل الأوقات في الأماكن العامة، مع الحكم بالجلد في بعض الحالات عند مخالفة القواعد.

كذلك هناك اتهامات بتعرض الأقليات الدينية والعرقية للتمييز خلال حكم "طالبان"، ووفقًا للأمم المتحدة كانت "طالبان" وحلفاؤها مسئولين عن 76 % من الضحايا المدنيين الأفغان خلال الصراعات في عام 2010م، و80 % في عامَيْ 2011 و2012، كما اتُّهمت الحركة بالإبادة الثقافية حين دمرت عديدًا من المعالم الثقافية والأثرية، بما في ذلك تمثال "بوذا" الشهير الذي يبلغ من العمر 1500 عام في "باميان".

وبالرغم من الاتهامات الموجَّهة إلى الحركة إلا أنها حظيت بالقبول لدى شرائح شعبيَّة أسهمت في تعزيز موقفها، وساعدت حديثًا في دخولها لمعظم الولايات بدون قتال، كما أقامت اتفاقات محدودة سابقًا مع بعض الدول والقوى الإقليمية، التي فضَّلت التعامل معها في إدارة بعض القضايا بسبب قدرتها على السيطرة وبَسْط الأمن في المناطق التي تقع تحت إدارتها، ولعلَّ من أبرز أسباب ذلك: انغماس الحركة مع عموم أفراد المجتمع، وتعاطفها مع احتياجاتهم النفسية والمادية، وجهودها في مكافحة الفوضى والاضطرابات الأمنية والفساد ومظاهر الانحراف الأخلاقي؛ مما عزَّز من شعبيتها لدى جزء كبير منهم؛ خصوصًا لدى من ينظر إليها باعتبارها حامية للدِّين والتقاليد في مواجهة التواجد الأجنبي غير المرحَّب به، هذا بالإضافة إلى تقديمها لبعض الخدمات الأولية في المناطق التي تسيطر عليها؛ كالرعاية الطبية في المستوصفات، والتعليم عبر المدارس الدينية، وحلّ القضايا العالقة بين أفراد المجتمع.

ثالثًا: السيناريوهات المحتملة للأحداث:

إن السيناريوهات المحتملة لمآل الحالة السياسية الحالية في "أفغانستان" متنوِّعة، وقد يكون من الصعب حصرها في صور محدَّدة؛ نتيجة لتعدُّد المتغيرات المتداخلة في المجال السياسي، وتنوُّعها الواسع النطاق، مع شدَّة تأثيرها وقدرتها على التسبُّب في انحرافات غير محسوبة؛ خصوصًا في حال تدخُّل بعض القوى الإقليمية الكبرى في المعادلة، وهو الأمر الوارد بشدَّة بحسب الخبرة التاريخية السابقة؛ خصوصًا من الدول ذات المصالح في المنطقة؛ كالصين، والهند، وروسيا، وباكستان، بالإضافة إلى القوى التقليدية؛ وعلى رأسها: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.

بالرغم من ذلك يمكن إجراء مقاربة لاستشراف أبرز السيناريوهات التي يمكن حدوثها بشكل إجمالي، وفق معيارين أساسيين؛ هما: الاعتراف الدُّولي بالحركة، وتوقُّف النزاع بين الفرقاء الداخليين، وبذلك يمكن حصرها فيما يلي ترتيبًا من الأفضل إلى الأسوأ:

أ. السيناريو الأول: منح الاعتراف الدُّولي وتوقُّف النزاع:

يعدُّ هذا السيناريو هو الأفضل للوضع على المستويين السياسي والإنساني على السواء، حيث يستقر الحكم للحركة، مع وقف النزاع، والتعاون من قِبل الأطراف الداخلية المتصارعة، وحدوث اعتراف دولي متتابع بحكم الحركة، وهو ما يعني أن الحركة لابدَّ وأن تتمتَّع بمزيد من المرونة السياسية، وتقبل بتقديم تنازلات على المستويين الداخلي والدُّولي؛ لتحقيق حالة من الاستقرار والبدء في جهود إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد.

غير أن هذا السيناريو - بالرغم من استشراف النفوس إليه - قد يكون صعب المنال للغاية؛ في ظلِّ تعقُّد المعادلة السياسية في "أفغانستان"، واختلاف التوقُّعات من الحركة بين قوى الداخل والخارج؛ إذ ما قد يُقدَّم باعتباره مواءمة مع الخارج قد يُفهم على أنه تنازل من قوى الداخل، وهو الأمر الذي تسبَّب في الإطاحة بقوى أخرى سابقة من بين الحركة الإسلامية الجهادية نفسها، كذلك فإن القوى الدولية نفسها غير مصطفة في معسكر واحد فيما يتعلق بمصالحها في "أفغانستان"، وكذلك الوضع بالنسبة لبعض القوى الداخلية التي بدأت من الآن في الحشد لمكافحة سيطرة الحركة على الحكم؛ وفي مقدمتها النائب الأول للرئيس السابق "أمر الله صالح"؛ الذي أعلن نفسه الرئيس الشرعي المؤقَّت للبلاد بحسب الدستور، و"أحمد مسعود" نجل "أحمد شاه مسعود"، فضلاً عن القوى ذات الانتماء الشيعي التي تعدُّ "طالبان" تهديدًا وجوديًّا بالنسبة لها.

ويُشبه هذا السيناريو إلى حدٍّ بعيد الحالة العراقية[1]، حيث يمكن أن تنصبَّ الجهود الإنسانية في الغالب على إعادة الإعمار والبناء، وربما تكون الجهود الدولية هي المطلوبة في المقام الأول في هذه الحالة، مع تدخُّل محدود للمنظمات الإنسانية بحسب الحاجة، أو تكون هناك شراكة بين الجهات الرسمية والمنظمات الإنسانية في جهود إعادة الإعمار، وبناء السلام المجتمعي.

(1) المقاربة الحالية وفي السيناريوهات التالية مع بعض التجارب الإنسانية لا تعني التطابق التام بحال، بل هي مجرد محاولة لإظهار نقاط التماس المحتملة، واستثمارها بالشكل الأفضل مع ضرورة اعتبار جميع العوامل والاختلافات فيما بينها.

ب. السيناريو الثاني: غياب الاعتراف الدُّولي وتوقُّف النزاع:

على العكس من السيناريو الأول تمامًا؛ يمثِّل هذا السيناريو احتمالاً قويًّا وارد الحدوث، حيث استطاعت الحركة خلال الفترة الماضية مراكمة خبرة طويلة من المقاومة المسلَّحة وإدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وأثبتت قدرتها في مواجهة كلٍّ من: الوجود الأجنبي؛ ممثَّلاً في الولايات المتَّحدة الأمريكية، وقوات الناتو، والجيش الأفغاني الذي اعتُبر من وجهة نظرهم معاونًا للتحالف الأجنبي، بخلاف غيرها من القوى الأخرى المسلَّحة التي لم تكن على نفس القدر من التنظيم والقدرة على المواجهة، وهو ما يدعم قوَّة الحركة حاليًا تجاه غيرها من القوى المتصارعة داخليًّا، وإن كان لا يحسم النتيجة لصالحها كلية.

بالإضافة إلى ذلك فإن غياب الاعتراف الدُّولي بالحركة على نطاق واسع؛ يمكن أن يكون مهدِّدًا لوجودها في الحكم، وسيكون بلا شكٍّ حاسمًا في قدرتها على إدارة الدولة بالشكل الذي يدعم الاستقرار على المدى الطويل، إذ إن غياب ذلك الاعتراف -خصوصًا من قِبل القوى الكبرى- سيكون دافعًا لإحجام كثير من القوى الدولية الحليفة عن الاعتراف بها أيضًا، الأمر الذي يمكن أن يتسبَّب في صعوبات عديدة في التعامل مع الحركة، ليس على المستوى السياسي والدبلوماسي فحسب، بل وأيضًا على المستوى الإنساني.

ويُشبه هذا السيناريو إلى حدٍّ ما حالة "قطاع غزة"، إذ بالرغم من أن الاستقرار الداخلي قد يدعم القدرة على تنظيم المساعدات الإنسانية، إلا أنه يتوقَّع أن تكون هناك صعوبات اقتصادية كبيرة يعاني منها المجتمع الأفغاني؛ خصوصًا إذا تم حصار الحركة أو فُرضت عليها عقوبات دولية، وسيكون المجتمع في حاجة إلى استمرار التدخُّلات الإنسانية المعتادة في مثل هذه الحالات، كما يُتوقَّع أن تحظى المنظمات الإنسانية الإسلامية بفرصة أفضل مقارنة بالمنظمات الدولية التي قد لا تكون على المستوى نفسه من القبول لدى الحركة، لكن -في الوقت نفسه- يُتوقَّع أن تكون هناك كثير من المحاذير والمخاطر لعمليات التدخُّل الإنساني للمنظمات؛ خصوصًا في إطار شبهات غسل الأموال ودعم الإرهاب.

ج. السيناريو الثالث: منح الاعتراف الدُّولي واستمرار النزاع:

مثل سابقه يمكن أن يكون هذا السيناريو مرجَّحًا بشكل كبير؛ وتدلُّ عليه بعض المؤشرات القوية التي تخلَّلت المفاوضات بين الحركة والحكومة خلال الشهور الماضية في "الدَّوحة" تحت الرعاية القطرية، والطريقة التي

انسحبت بها القوَّات الأمريكية من "أفغانستان"، مع بعض المواقف التي أعلنتها الحركة وتدلُّ على مزيد من المرونة والرغبة في الاندماج في النظام الدُّولي، مع عديد من الإشارات الواردة من بعض القوى الإقليمية والدُّولية التي أبدت استعدادها للتعامل مع الحركة، وإن كان عديد منها قد ربط ذلك بالأفعال التي ستقوم بها خلال المرحلة القادمة، لا بالأقوال التي تتردَّد من خلال متحدثيها عبر وسائل الإعلام، في إشارة مهمَّة لضرورة التزام الحركة بالإطار القانوني الدُّولي.

وبالرغم مما سيضفيه الاعتراف الدُّولي من شرعية على حكم الحركة، وربما مساندة واسعة للاستقرار إذا نجحت الحركة في المواءمات السياسية الصعبة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية؛ إلا أن استمرار الصراعات الداخلية - بناء على خبرة التجارب السابقة - سوف يمثِّل تحديًا كبيرًا للحركة والاستقرار، وسوف يزداد الأمر سوءًا - بلا شكٍّ - إذا تدخلت قوى إقليمية لدعم بعض أطراف النزاع المناوئ للحركة داخليًّا، والذي يمكن أن يؤجج الصراع بشكل كبير، وهو ما سيترتب عليه آثار سلبية كبيرة على الوضع الإنساني.

ويُشبه هذا السيناريو الحالة السورية؛ حيث ستكون هناك حاجة ماسَّة إلى مختلف التدخُّلات الإنسانية على المدى الطويل، مع تيسير دُولي لعمليات إيصال المساعدات للداخل عبر المنظمات الدولية، وتبقى حالة تميز المنظمات الإنسانية مقارنة بالمنظمات الدولية، مع انخفاض في مستوى المخاطر المشار إليها في السيناريو السابق، وتبقى الحاجة ماسَّة إلى توفير سُبل الحماية للعاملين في مجال التدخُّل الإنساني.

د. السيناريو الرابع: غياب الاعتراف الدُّولي واستمرار النزاع:

إن هذا السيناريو الأخير يعبِّر عن الحالة الأكثر تشاؤمًا في استقراء المستجدات واستشراف مآلاتها، وبالرغم من ذلك فهو وارد الحدوث ولا يمكن استبعاده بشكل مطلق؛ حيث تفقد الحركة في هذا السيناريو أي مظهر من مظاهر الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي، فيستمر النزاع على الحكم مع الأطراف الداخلية، وقد يتأجَّج الصراع عبر تدخلات الأطراف الدُّولية المختلفة ذات المصالح المتباينة، وتفتقد الحركة للاعتراف الدُّولي بها، وخصوصًا في حالة ضعف القدرة على المواءمة أو المرونة مع المتطلبات الدُّولية، وبالتالي سوف تفتقر لأي مظهر من مظاهر المساندة السياسية، وهو ما سينعكس -بلا شكٍّ- على الوضع الإنساني والقدرة على التدخُّل خلال الأزمة.

ويُشبه هذا السيناريو الحالة اليمنية المتفاقمة من وجوه عدَّة، وإن لم يتطابق معها تمامًا، حيث ستكون الحاجة ماسَّة إلى مختلف التدخُّلات الإنسانية على

المدى الطويل، مع صعوبة في عمليات إيصال المساعدات للداخل؛ بسبب غياب الدعم الدُّولي وتعقُّد النزاع وتداخل كثير من العوامل والأطراف في النزاع، وتبقى حالة تميز المنظمات الإنسانية مقارنة بالمنظمات الدولية، لكن مع ارتفاع بالغ في مستوى المخاطر تجاه المنظمات؛ سواء من ناحية التصنيف، أو من ناحية أمن العاملين في مجال التدخُّل الإنساني.

رابعًا: الآثار والتدخُّلات والمخاطر:

أ. الآثار الإنسانية المحتملة:

ربما باستثناء السيناريو الأول المتفائل للوضع السياسي في "أفغانستان"؛ فمن المتوقَّع أن تكون هناك آثار إنسانية بالغة في حال غياب أيٍّ من العاملين الحاسمين في الحالة الأفغانية؛ وهما: انتهاء النزاع الداخلي، والاعتراف الدُّولي بالحركة، ويُستثنى من ذلك حالة اللجوء والنزوح الحادثة حاليًا من قِبل بعض شرائح المجتمع، والتي يبدو أنها تقع إمَّا ضمن الفئات المخالفة لعقيدة الحركة أو فكرها، أو المنتمين إلى النظام السياسي السابق، وذلك على الرغم من التطمينات الصادرة عن الحركة وإعلانها للعفو العام.

وعليه يمكن تحديد أبرز الآثار الإنسانية المتوقَّعة -دون حصر- فيما يلي[2]:

1. **تفاقم الخسائر البشرية:** يعدُّ فقد الأرواح البشرية ومثلها الإصابات الجسدية المسبِّبة للعجز والناتجة عن النزاعات المسلَّحة من أكثر الآثار خطورة وإيلامًا، وقد تكون في بعض الأحيان مصدرًا من مصادر تغذية الصراع وتأجيجه، مع ما يسببه ذلك من الضغط على المنظومة الصحية، وفي ظل عدم توفر المرافق والأدوية والمستلزمات الصحية، فضلاً عن تهالكها أو انهيارها في بعض الأحيان، مما يعظِّم من حجم الخسائر وآثارها الاجتماعية والنفسية على المجتمع.

2. **اللجوء الخارجي:** ويتنوَّع اللاجئون ما بين أصحاب العقائد المخالفة؛ خصوصًا من الطوائف الشيعية، أو من أصحاب التوجُّهات الفكرية الداعمة لحقوق المرأة وغيرها من الحريات التي تختلف معها الحركة بشكل أو بآخر، أو من أتباع النظام السابق الذين يؤمنون بأنهم في خصومة مع الحركة ويخشون من عمليات انتقامية، وما يعزِّز من تلك المشكلة هو وجود نحو مليوني لاجئ أفغاني بالفعل في كلٍّ من "باكستان" و"إيران"، وهو ما يمثِّل نحو 90 % من عموم اللاجئين الأفغان، يعيشون في ظروف صعبة، ويعتمدون على المساعدات الإنسانية.

(2) للاطلاع على البيانات الرقمية لمختلف الآثار؛ يرجى مراجعة حالة المجتمع الأفغاني حتى عام 2021، ص36 - 38 من هذه الدراسة.

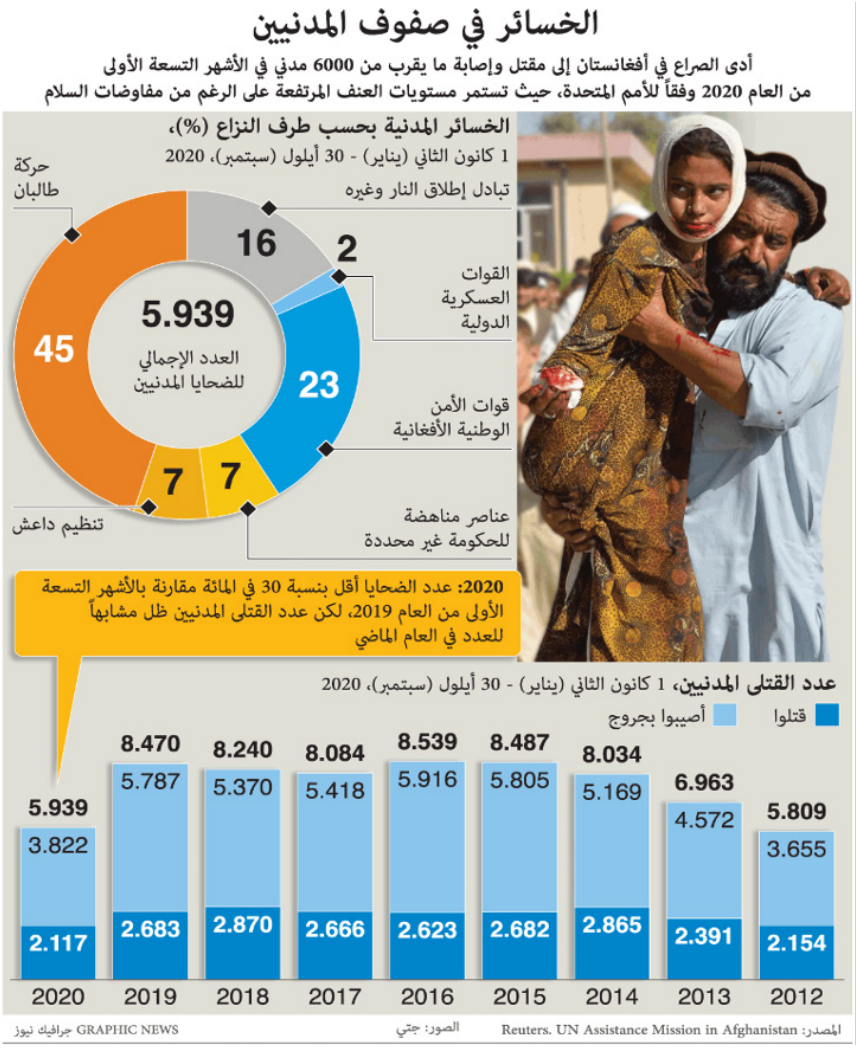

3. النزوح الداخلي: في ظلّ النزاعات المسلّحة غالبًا ما تحدث عمليات النزوح الداخلي عند احتدام المعارك بين أطرف الصراع أو وصولهم إلى مناطق السكّان الآهلة، ما يدفع كثيرًا منهم إلى مغادرة مساكنهم ومناطقهم إلى المناطق الأكثر أمنًا، وهو ما يتسبّب في فقدهم للمأوى وسُبل العيش الآمن أو الكريم، والأسوأ أن يتم النزوح -خلال اتساع الصراع- إلى المناطق التي تفتقر لمقومات الحياة بشكل عام على حدود الدُّول أو في المناطق الصحراوية.

4. تهـدُّم البنـى التحتيـة الأساسـية: وهـو أحـد أبـرز الآثـار المعتـادة والمباشـرة للنزاعـات المسـلَّحة، حيـث تكـون تلـك البنـى فـي مناطـق كل طـرف مـن أطـراف الصـراع هدفًـا مشـروعًا للطـرف الآخـر، مـا يتسـبَّب فـي فقـد السـكَّان للبنيـة الأساسـية؛ خصوصًـا علـى المسـتويين: الصحـي، والتعليمـي، وغيرهمـا مـن الخدمـات الضروريـة؛ كالميـاه، والكهربـاء، ويجعـل مـن التدخُّـل الإنسـاني ضـرورة لا منـاص منهـا.

5. تهـدُّم المسـاكن والمنـازل: بالإضافـة إلـى اسـتهداف البنـى التحتيـة قـد يحـدث خـلال النزاعـات المسـلَّحة اسـتهداف لمنـازل السـكَّان مـن أطـراف الصـراع بقصـد أو بـدون قصـد، مـا يضـع العـبء علـى المنظمـات الإنسـانية فـي إنشـاء المخيمـات والمناطـق السـكنية، ويجعـل مـن إعـادة الإعمـار وتوطيـن النازحيـن بعـد الصـراع أولويـة قصـوى لعـودة الحيـاة إلـى طبيعتهـا فـي تلـك المناطـق.

6. تعقُّـد الظـروف المعيشـية: يترتَّـب علـى النزاعـات المسـلَّحة غيـاب للأمـن، وتعقُّـد فـي الظـروف المعيشـية، ونقـص فـي سُـبل الحيـاة الكريمـة للمجتمعـات الإنسـانية، ويـزداد الأمـر تعقيـدًا فـي حـال فـرض عقوبـات دوليـة علـى الدولـة، مـا يؤثِّـر عليهـا بشـكل كبيـر اقتصاديًّـا، وينعكـس بـدوره علـى الأفـراد بشـكل مباشـر، متمثِّـلاً فـي تفشِّـي البطالـة، ونـدرة الفـرص، وضعـف القـدرة علـى توفيـر مصـدر دخـل للإنفـاق علـى أسـرهم.

ب. التدخُّلات المتوقعة:

قـد لا تختلـف التدخُّـلات الإنسـانية للمنظَّمـات الإنسـانية بيـن حالـة وأخـرى بشـكل كبيـر، خصوصًـا علـى المسـتوى العـام للحاجـة الإنسـانية، وإن اختلفـت المجتمعـات الإنسـانية فـي التفاصيـل الدقيقـة لتقديـم تلـك الاحتياجـات، وهـو مـا يخضـع لتقديـر المنظمـات فـي سـاعات التنفيـذ بنـاء علـى رفـع الاحتياجـات المجتمعيـة الواقعيـة عبـر الجمعيـات الميدانيـة.

وبناء على ما سبق من آثار يمكن تحديد أبرز التدخُّلات المتوقَّعة فيما يلي:

1. توفيـر الاحتياجـات الإنسـانية الأوليـة؛ كوسـائل الإيـواء العاجـل وأدواتـه، والطـرود الغذائيـة، والمـاء، والأدويـة الأساسـية.

2. تقديـم الرعايـة الطبيـة للمرضـى والجرحـى، بإنشـاء المستشـفيات الميدانيـة، والقوافـل الطبيـة، وبنـاء المسـتوصفات والمستشـفيات المتخصِّصة.

3. تقديـم المسـاعدات الماليـة المباشـرة للمعوزيـن، وتوفيـر فـرص الكسـب للقادريـن؛ مـن خـلال التأهيـل المهنـي، والقـروض الميسـرة، والمشـاريع الصغـرى.

4. إطلاق بعض مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة؛ مثل: الآبار الارتوازية، مشروعات محطات المياه، وشبكات توليد الكهرباء، والمجمعات التنموية.

5. توفير الفرص التعليمية في مختلف صورها؛ وخصوصًا بناء الفصول الدراسية والمدارس التعليمية للمراحل الأساسية من التعليم.

6. تقديم مختلف أوجه الرعاية وسُبل الحياة الكريمة للأطفال القُصَّر والأسر ذات الاحتياج؛ كالأرامل المعيلات، وأرباب الأسر المصابين والعاجزين عن الكسب.

7. تقديم الدعم النفسي وإعادة التأهيل لضحايا الحروب والاعتداءات والمصابين بالعاهات المستديمة؛ خصوصًا من الأطفال والنساء.

ج. المخاطر المحتملة:

تتنوَّع المخاطر التي تتعرَّض لها المنظمات الإنسانية والعاملون فيها خلال أزمات النزاعات المسلَّحة على الأخصّ، وتتراوح بين المرتفعة والمنخفضة؛ سواء في احتمالية حدوثها أو في تأثيرها، ويجب التعامل مع كلٍّ منها وفق سجل لإدارة المخاطر من قِبل المنظمة، ويمكن عرض أبرزها -بحسب مستوى الخطورة- فيما يلي[3]:

1. تعرُّض العاملين الميدانيين في المنظَّمة للقتل أو للاختطاف من قِبل أحد أطراف النزاع المسلَّح؛ لطلب فدية مالية، أو للضغط على بعض الدول لتلبية مطالب محدَّدة في مقابل إطلاق سراحهم.

2. الوقوع ضحية للاستغلال في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وانتشار التسلُّح؛ مما يعرِّض المنظمة والعاملين فيها للعقوبات، وينعكس على السمعة المؤسسية، وسمعة الدولة التي تنتمي إليها المنظمة.

3. انتهاك بعض العاملين في المنظمة أو الجهات الميدانية الشريكة للمواثيق الدولية أو لأخلاقيات العمل الإنساني، والوقوع في بعض الجرائم؛ كاستغلال الأطفال، أو التحرُّش الجنسي، أو الفساد المالي أو الإداري.

4. الوقوع دون قصد في شبهة الانحياز إلى أحد أطراف النزاع المسلَّح، أو الاضطرار إلى ذلك خلال احتدام الصراع؛ ضمانًا لإيصال المساعدات، أو حماية للنفس، مما يعرِّض المنظمة والعاملين فيها للوقوع ضمن حالة الصراع.

(3) قد ينخفض مستوى بعض المخاطر المشار إليها هنا في ظلّ التطورات الملحوظة في تعاطي الحركة ومرونتها تجاه بعض المبادئ السابقة لها؛ كقضيتي: التوثيق الإعلامي، والتعامل مع النساء، مع افتراض تعدي ذلك إلى الصفوف الفاعلة ميدانيًّا من الحركة، أو غيرها من أطراف النزاع المسلَّح.

5. عـدم احتـرام الأطـراف المتنازعـة للمواثيـق الدوليـة والإنسـانية، وتعـرُّض الجهـود الإنسـانية الضخمـة -كالمشـاريع الإنشـائية- للتخريـب والهـدم، أو تعطيل قدرتهـا علـى النهـوض بـالأدوار المتوقّعـة منهـا.

6. التعـرُّض للمضايقـات أو المنـع مـن قِبـل الأطـراف المتحكِّمـة فـي مناطـق العمليـات، وفـرض الإتـاوات علـى الدخـول للمنطقـة، أو علـى السـماح بإيصـال المسـاعدات الإنسـانية، وصـولاً إلـى مصادرتهـا كليًّـا لصالـح الوحـدات القتاليـة.

7. تعـرُّض العامليـن فـي المجـال الإنسـاني لبعـض العقوبـات غيـر المتوازنـة والمهينـة أو المهـدِّدة لصـورة العامـل الإنسـاني -كالجلـد مثـلاً- مـن قِبـل الحكومـة الأفغانيـة، فـي حـال وقوعهـم دون قصـد فـي أخطـاء أو ممارسـة غيـر مقبولـة عرفًـا لـدى الحكومـة.

8. ارتفـاع أسـعار المـواد الإغاثيـة وعـدم القـدرة علـى توفيرهـا بسـبب الشـحِّ أو طمـع التجَّـار والاحتـكار؛ مـا يسـبِّب هـدرًا للمـوارد الماليـة للمنظمـة، ويقلِّـل مـن قـدرة التبرعـات علـى تلبيـة الاحتياجـات الإنسـانية بالشـكل الملائـم.

9. منـع التوثيـق الإعلامـي لعمليـات التنفيـذ للأنشـطة الإنسـانية فـي بعـض الأحيان؛ ممـا يعيـق المنظمـة عـن إثبـات أدوارهـا، ويضعهـا تحـت وطـأة الاتهـام بعـدم التنفيـذ، أو سـرقة أمـوال التبرعـات، وغيرهـا مـن شـبهات الفسـاد المالـي أو الإداري.

10. صعوبـة مشـاركة العامـلات فـي المجـال الإنسـاني خـارج مجـال تقديـم الرعايـة الصحيـة، والحـدُّ مـن حريـة التنقُّـل لتقديـم الإغاثـة ورعايـة الأرامـل المعيلات، مـع الحاجـة الماسَّـة لوجـود النسـاء كعنصـر فاعـل فـي تقديـم الإغاثـة فـي بعـض الظـروف الإنسـانية.

خامسًا: الكويت والدَّوْر الإنساني المتوقَّع:

يشـهد المجتمـع الإقليمـي والدُّولـي بالـدور الإنسـاني المتميـز الـذي اضطلعـت بـه دولـة الكويـت طيلـة تاريخهـا؛ وخصوصًـا فـي العقـد الأخيـر الـذي شـهد أوج التميـز والريـادة فـي أداء ذلـك الـدور، والـذي تكلَّـل بإعـلان الكويـت مـن قِبـل الأمـم المتحـدة "المركـز العالمـي للعمـل الإنسـاني" فـي عـام 2014م، وخـلال عهـد المغفـور لـه بـإذن اللـه الأميـر الراحـل الشـيخ/ صبـاح الأحمـد الجابـر الصبـاح الـذي لُقِّـب بـ"القائـد الإنسـاني"، ومـا زال ذلـك الـدور فاعـلاً خـلال العهـد الحالي لحضـرة صاحـب السـمو الشـيخ/ نـواف الأحمـد الجابـر الصبـاح، حفظـه اللـه ورعـاه، الـذي يعـدُّ امتـدادًا لعهـد الأميـر الراحـل المتميـز علـى المسـتوى الإنسـاني.

ولعلَّ أكثر ما يميز ذلك الدور الإنساني بشهادة متواترة -من الجهات الرسمية والمجتمعات المستفيدة- هو التدخُّل الإنساني البحت، الذي لم تشبه شائبة من شوائب السياسة أو التطلُّع إلى أي دور عدا الدور الإنساني المتجرِّد، هذا بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي الذي يؤازر الدور الإنساني ويعاضده، وما اشتُهر عنها من دبلوماسية الحياد الإيجابي؛ خصوصًا خلال الأزمات التي تعصف ببعض الدول، وآخرها الأزمة الخليجية التي تكللت جهودها فيها بالنجاح بعد سنوات من الجمود في العلاقات.

وانطلاقًا من ذلك الدور الإنساني والدبلوماسي المميز للكويت وقيادتها؛ تستشرف الورقة الحالية إمكانية قيام دولة الكويت بدور مهم في حال حدوث أزمة إنسانية في أفغانستان؛ حيث تتمتَّع الكويت بالمقومات التي تؤهلها لذلك من خلال: دورها الإنساني المعهود والخالي من أي تطلعات، وأيضًا حيادها الدبلوماسي والنظر إليها باعتبارها وسيطًا مخلصًا ومتجردًا في أي أزمة محتملة.

لقد أنتجت التجربة السابقة لسيطرة "طالبان" شعورًا بالتقارب مع الدول الإسلامية ومنظماتها الإنسانية أكبر بكثير من غيرها من المنظمات، وقد تناقل بعض العاملين في الميدان الإنساني أحاديث حول احترام الحركة للعاملين في تلك المنظمات، وهو ما يصدِّقه نظرة الحركة السابقة إلى الدول الغربية باعتبارها معسكرًا مقاتلاً والنظر بشكل مريب إلى المنظمات القادمة من ذلك المعسكر، ما يمكن استثماره بشكل جيد في حال حدوث أزمة على مستوى ترسيخ الريادة الإنسانية لدولة الكويت ومنظماتها الإنسانية.

وفي هذا الإطار يمكن توقع مسارين مختلفين من التدخُّل للمنظمات الإنسانية في دولة الكويت؛ أحدهما هو مسار التدخُّل التقليدي وفق الممارسات المعتادة، والآخر هو مسار التدخُّل الريادي وفق ممارسة تنسيقية تحتاج لتأصيل وترشيد، وستكون بحاجة إلى تعاون من قِبل عديد من الجهات الرسمية والمنظمات الإنسانية، ونوضح كليهما فيما يلي:

أ. مسار الممارسة التقليدية:

تقوم هذه الممارسة على التدخُّل الفردي من خلال المنظمات الإنسانية؛ بحيث تتدخَّل كل منظمة وفق الأسس المعتبرة بحسب شراكاتها مع الجهات المختلفة المعتمدة من وزارة الخارجية الكويتية، وبحسب مؤهلات تلك الجهات للعمل في تلك المنطقة الجغرافية وفي المجالات الإنسانية ذات الصلة بالتدخُّل.

وما يعيب هذا النوع من الممارسة هو ارتفاع مستوى تحقُّق المخاطر التي أشرنا إليها سابقًا في الورقة، حيث تعمل كل جهة بمفردها وفقًا لقدراتها

المحدودة، بالإضافة إلى ما يعنيه ذلك من فقد فرصة مميزة وعنصر مهم من عناصر الريادة الإنسانية والدبلوماسية، المتمثلة في التدخُّل الكويتي عبر النوع الثاني من الممارسة الريادية.

وفي حال اعتماد هذا النوع من الممارسة فإن الورقة تقدِّر بأنه سيكون من الأفضل أن يتمَّ التدخل عبر عقد الشراكات مع المنظمات الدولية الكبرى؛ خصوصًا ما كان تابعًا منها لمنظمة الأمم المتحدة، لا من خلال التدخل الفردي المباشر لكل جمعية أو منظمة؛ وذلك لتخفيف مستوى المخاطر إلى الحدِّ الأدنى الممكن، وحماية المنظمات والعاملين معها في ظل بيئة من عدم اليقين في الحالة السياسية ومسار الصراع.

ب. مسار الممارسة الريادية:

تقوم هذه الممارسة على التدخُّل المنظَّم من قِبل دولة الكويت في الدعم الإنساني، بحيث يتم تنظيم المساندات الإنسانية من خلال منظمة إنسانية واحدة، نرشح لها "الجمعية الكويتية للإغاثة"؛ باعتبارها الجهة التي تتولى تنسيق العمل الإغاثي بين الجمعيات الخيرية الكويتية، ولها تجارب سابقة مميزة في هذا الإطار.

إن أكثر ما يميز تلك الممارسة إمكانيتها منح دولة الكويت ريادة وسبقًا في تنظيم، لا التدخُّل الإنساني المحلي فقط، بل والدولي أيضًا بشكل عام، حيث تؤهلها المميزات السابقة التي تناولناها من الحياد الإيجابي الدبلوماسي، والدور الإنساني المميز، لإمكانية عقد اتفاقية مع الحكومة الأفغانية -بل وحتى الأطراف المتنازعة في حالة حدوث ذلك لا قدر الله- لإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين، وهو ما يمنحها أولوية قد تجعلها ملاذًا وحيدًا للمنظمات الدولية الكبرى في إطار التدخُّل الإنساني.

أيضًا فإن العلاقة المميزة التي تتمتَّع بها دولة الكويت مع دولة قطر، والتي ازدادت رسوخًا مع الأزمة الخليجية الأخيرة؛ قد تكون مدخلاً مهمًّا أيضًا لذلك التدخُّل الريادي لدولة الكويت؛ حيث تتمتَّع قطر بعلاقة طيبة مع حكومة طالبان بالنظر لتدخلاتها الدبلوماسية الأخيرة في الأزمة، وهو ما يجعل من الشراكة مع المنظمات الإنسانية القطرية أساسًا يمكن البناء عليه في هذا النوع من الممارسة الريادية.

إن الورقة توصي بشدَّة بهذا النوع من الممارسة؛ كونها لن تحقِّق فقط مميزات ريادية لدولة الكويت في التدخُّل الإنساني وتؤكِّد المكانة التي حازتها، بل ستعظِّم أيضًا من دورها الدبلوماسي الدُّولي ومكانتها الإقليمية وأدوارها خلال الأزمات، بالإضافة إلى ما ستحققه من تعزيز لحماية المنظمات والجمعيات الخيرية الكويتية والعاملين فيها.

سادسًا: توصيات المركز:

1. اعتماد مسار الممارسة الريادية لدولة الكويت في تنظيم التدخُّل الإنساني للجمعيات الخيرية الكويتية حال حدوثه، مع اقتراح بأن يتم ذلك تحت مظلَّة الجمعية الكويتية للإغاثة، وبالشراكة مع المنظمات الدولية المختلفة.
2. ضمان حماية العاملين في ميدان التدخل الإنساني الإغاثي، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، عبر التدخل الرسمي للدول والحكومات، لعقد الاتفاقات والمواثيق الضرورية مع الدول وأطراف الصراع في مناطق النزاعات.
3. الالتزام بالتعاون الإيجابي والتنسيق مع الجهات الحكومية في كلٍّ من الدولة الأم (صاحبة ترخيص العمل)، ودولة العمل (منطقة التدخل الإنساني)، والإبلاغ الفوري عن أي تحديات أو عقبات أو مخاطر متوقَّعة أو حادثة للجهة المعنية؛ لتوفير أقصى حماية ممكنة للمنظمة والعاملين فيها.
4. الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية، وفهم التقاليد والأعراف في مناطق العمل ومراعاتهما، والإعلان عن ذلك كسياسة عامَّة للمنظَّمة الإنسانية في وثائقها لتنفيذ الأنشطة الإنسانية المختلفة وغيرها من أدبياتها.
5. إحكام الرقابة واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة تجاه جميع عمليات التدخل الإنساني في الميدان، والاتفاقات وإجراءات التعاقد؛ لتعزيز حماية المنظمات الإنسانية والعاملين فيها من الوقوع في أي أخطاء غير مقصودة.
6. إعداد دليل شامل لسياسات العمل في مناطق النزاع المسلَّح؛ خصوصًا فيما يتعلق بأبعاد غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار التسلُّح، بما في ذلك سياسة واضحة لأعمال الإغاثة العاجلة في تلك المناطق.
7. إعداد سجل للمخاطر المتوقَّعة من قِبل كل منظَّمة إنسانية، وبحث تلك المخاطر وتصنيفها على مستويي: الحدوث، والتأثير، ووضع خُطط استباقية للتعامل معها وفق تصورين: التحصين والحماية، ومعالجة الآثار المتوقَّعة.
8. الاحتفاظ بسجلات لمختلف عمليات التدخُّل الإنساني في مناطق النزاع المسلَّح لخمس سنوات على الأقلِّ، والاحتفاظ بنسخ إلكترونية دائمة في الأرشيف الإلكتروني، بما يمثِّل ضمانة وتأمينًا للمنظَّمة في حال تعرضها لأي اتهامات.
9. تنفيذ برامج تدريبية متخصِّصة، وعقد لقاءات مع الخبراء ذوي ممارسة ميدانية سابقة؛ لرفع وعي العاملين في الميدان وتطوير قدراتهم؛ خصوصًا فيما يتعلق بمخاطر الاستغلال في الميدان الإنساني خلال النزاعات المسلَّحة.

والله من وراء القصد.. وهو الهادي إلى سواء السبيل،،،

الحالة في أفغانستان في أرقام (حتى 2021)

الخسائر البشرية (قتلى/ جرحى)

العام	الأعداد	ملاحظات
2009	5,969	
2010	7,156	
2011	7,842	
2012	7,590	
2013	8,638	
2014	10,535	
2015	11,035	
2016	11,452	
2017	10,461	
2018	10,994	
2019	10,401	
2020	8820	
يناير – يونيو 2021	5183	بزيادة 47 % عن نفس الفترة من 2020
1997 - 16 أغسطس 2021	قُتل أو جُرح أو اختُطف 1314 عاملاً من عمال الإغاثة في أفغانستان	معظمهم من قبل قوات المعارضة المسلحة

النزوح الداخلي

نهاية 2020	أعداد النازحين داخليًا	2.9 مليون
منتصف يوليو 2021	أعداد النازحين داخليًا	2.5 مليون

اللجوء الخارجي (2020)

الدولة	اللاجئون	طالبو اللجوء	الإجمالي
باكستان	1,438,432	9,668	1,448,100
إيران	780,000	-	780,000
ألمانيا	147,994	33,103	181,097

تركيا	4,219	125,104	129,323
استراليا	40,096	6,473	46,569
فرنسا	31,546	13,560	45,106
اليونان	21,456	19,706	41,162
الإجمالي	2,594,774	238,791	2,833,565

الوضع الإنساني يوليو 2021	
الحاجة لمساعدات إنسانية	18.5 مليون
المعاناة من سوء التغذية	ثلث السكان
المعاناة من سوء التغذية الحاد	نصف الأطفال دون سن الخامسة

التمويل		
2021 متبقي من التمويل المطلوب الأفغان ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الوفيات بسبب فيروس كورونا فحص فيروس كورونا	**التمويل المطلوب للمساعدات الإنسانية**	127.1 مليون دولار
	43 % - بإجمالي (55.1) مليون دولار	
	17 مليون أفغاني - زاد العدد عن عام 2020 البالغ 13.9 مليون أفغاني	
	7000 شخص	
	700000 شخص من إجمالي 40.4 مليون منذ بدء الجائحة.	
2020 ما تم تجميعه متبقي من التمويل المطلوب نسبة وفاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتمويل المطلوب	**التمويل المطلوب للمساعدات الإنسانية**	1.3 مليار دولار
	تم تمويل 38 %	
	793 مليون دولار أمريكي	
	% 52	

مصادر التمويل (2021) $		
المصدر	المبلغ	النسبة المئوية
الحكومة الأمريكية	285,982,795	% 45.50
المفوضية الأوروبية	78,437,554	% 12.50
الحكومة الكندية	54,771,686	% 8.70
الحكومة اليابانية	30,337,010	% 4.80
صندوق مواجهة الطوارئ	29,998,459	% 4.80
الحكومة السويدية	28,004,243	% 4.50
الحكومة البريطانية	24.766,976	% 3.90
الحكومة الألمانية	24,451,296	% 3.90
الحكومة الدنماركية	23,550,410	% 3.80
الحكومة النرويجية	8,174,237	% 1.30
مصار أخرى	40,645,371	% 6,5
الإجمالي	629,120,037	% 100
مجالات التمويل (2021) $		
المجال	المبلغ	النسبة المئوية
الصحة	39,404,277	% 6.30
الخدمات اللوجستية	8,988,930	% 1.40
قطاعات متعددة	38,496,043	% 6.10
غير محدد	270,273,687	% 43.00
تغذية	37,821,400	% 6.00
الحماية	5,816,839	% 0.90
حماية الأطفال	1,492,532	% 0.20
العنف (النوع الاجتماعي)	1,750,059	% 0.30
السكن والأرض والممتلكات	436,282	% 0.10
مكافحة الألغام	1,235,458	% 0.20
نظافة المياه والصرف الصحي	19,362,353	% 3.10
قطاعات متعددة (مشتركة)	68,975,540	% 11.00

Source:

1. Financial Tracking service (FTS), Afghanistan 2021, Available at: https://fts.unocha.org/countries/1/summary/2021
2. Philip Loft, Afghanistan: Refugees and displaced people in 2021, Research Briefing, Number 9296, Commons Library Research Briefing, 17 August 2021.

مصادر الورقة:

1. علي جبلي: طالبان أفغانستان- مأزق الحرب وآفاق السلام، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، تركيا، ديسمبر، 2020.
2. مجلس الأمن: تقارير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، وتقارير الحالة الصادرة، منظمة الأمم المتحدة، تقارير متعددة منشورة على الشبكة.
3. مطيع الله تائب: أفغانستان - عودة طالبان واحتمالات المستقبل، أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2008.
4. وحدة الرصد والتحليل: المشهد الأفغاني بعد سيطرة طالبان، ورقة تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، تركيا، أغسطس، 2021.
5. مقابلة شخصية مع أحد خبراء العمل الخيري الإغاثي في أفغانستان.
6. موقع ويكيبديا: الموسوعة الحرة على الشبكة، أفغانستان/ طالبان.
7. موقع The World Factbook: التابع للمخابرات الأمريكية (CIA).
8. Ben Barry, Three scenarios for Afghanistan's future, 4th August 2021, Available at:
   - https://www.iiss.org/blogs/analysis/2021/08/afghanistan-us-nato-withdraw-al-taliban.
9. Philip Loft, Afghanistan: Refugees and displaced people in 2021, Research Briefing, Number 9296, Commons Library Research Briefing, 17 August 2021.
10. UNHCR, Afghan refugees reach Iran as violence escalates, 09 August 2021, Available at:
    - https://www.unhcr.org/news/press/2021/8/611141ec4/afghan-refugees-reach-iran-violence-escalates.html.
11. UNHCR, UNHCR warns that humanitarian needs in Afghanistan cannot be forgotten, 20 August 2021, Available at:
    - https://www.unhcr.org/news/briefing/2021/8/611f61824/unhcr-warns-humanitarian-needs-afghanistan-forgotten.html.
12. UNHCR, Afghanistan, Available at: https://www.unhcr.org/afghanistan.html.
13. UNHCR, UNHCR warns of imminent humanitarian crisis in Afghanistan, 13 July 2021, Available at:
    - https://www.unhcr.org/news/briefing/2021/7/60ed3ba34/unhcr-warns-imminent-humanitarian-crisis-afghanistan.html.
14. Vanda Felbab-Brown, Afghanistan after American withdrawal: Part 2 - Four scenarios, 16 June 2021, Available at:
    - https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/06/16/afghanistan-after-american-withdrawal-part-2-four-scenarios.

تقرير الاتجاهات
العالمية للتبرع

الواقع النفسي
للمرأة اللاجئة

كيف تدير
أزمة بفاعلية

مؤشر الجوع
العالمي 2018

دليل إدارة
الحملات التسويقية

الثقة في
مواجهة التشكيك

مركز رصد النزوح الداخلي
2018

حرائق غـابـات الأمـازون

برامج التحقق من خلفية
الجهات والأفراد

نشـــــرة أثـــــر

خلاصـــات معرفيـــة

المـــركـــز العـــالمـــي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies

المركز العالمي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

WWW.IICO.ORG
RESEARCH@IICO.ORG

الخط الساخن
1808 300

GCPSIICO